مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

تغيرات المشهد العراقي

من موعد انسحاب التحالف إلى ملف سلاح الفصائل

مهدي خزعل

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المقدمة

لم يكن الحديث عن 30 أيلول في بدايته متعلقاً بسلاح الفصائل العراقية؛ بقدر ما كان مرتبطاً بموعد انسحاب قوات التحالف الدولي والقوات الأمريكية من العراق. وهذا التفصيل مهم لفهم التحول الكبير الذي طرأ لاحقاً على المشهد السياسي العراقي، لأنَّ الخلط بين الملفين يوحي بأنَّ مسألة سلاح الفصائل كانت جزءاً أصيلاً من التفاهمات التي سبقت ذلك الموعد، بينما كانت الصورة وفق ما كان متداولاً داخل أروقة الإطار التنسيقي آنذاك مختلفة إلى حد كبير.

لقد عملت حكومة محمد شياع السوداني خلال مفاوضاتها مع الولايات المتحدة على ملف الوجود العسكري الأمريكي وقوات التحالف وأجرت حوارات مطولة حول ترتيبات الانسحاب ومستقبل العلاقة الأمنية بين بغداد وواشنطن، وكان قادة الإطار التنسيقي على اطلاع على مسار تلك المفاوضات وقد هيأت الحكومة الأجواء السياسية لإنضاج الحوار. هذا الأمر، وبحسب ما كان ينقل ويناقش داخل الإطار في ذلك الوقت، لم يكن هناك طرح أمريكي مباشر يجعل سلاح الفصائل العراقية جزءاً من استحقاق موعد 30 أيلول.

ومضت الأمور على هذا الأساس، إلى أن تغير المشهد السياسي مع تكليف علي الزيدي رئيساً للوزراء، ومع مجيء الحكومة الجديدة تغيرت التطلعات الأمريكية، وارتفع سقف المطالب المتعلقة بالملف الأمني والسياسي العراقي. فلم يعد المطلوب من وجهة النظر الأمريكية مجرد إعادة ترتيب العلاقة مع القوات العراقية، وإنهاء مهمة التحالف بصيغتها السابقة، وإنما برزت مطالبة أكثر وضوحاً تتعلق بحصر السلاح بيد الدولة وعدم وجود سلاح خارج القوات الأمنية العراقية الرسمية.

إعادة تشكيل المشهد السياسي

أدّى التحول في المطالب الامريكية إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي برمته، فبعض القوى والحركات التي تمتلك أجنحة عسكرية مثل عصائب أهل الحق، وكتائب الإمام علي وغيرها اتجهت إلى ما سمي فك الارتباط بين النشاط السياسي والحكومي، وبين البنية العسكرية بما يسمح لها بالمشاركة في الحكومة والعملية السياسية. وفي المقابل اختارت فصائل أخرى الاحتفاظ بسلاحها وعدم الدخول في المسار الحكومي بالصيغة الجديدة، وهكذا انتقل العراق بصورة مفاجئة من نقاش حول موعد انسحاب القوات الأجنبية، إلى نقاش أكبر بكثير حول مستقبل السلاح خارج مؤسسات الدولة. ولم يكن الانتقال بين الملفين انتقالاً تدريجياً جرى الإعداد له سياسياً وأمنياً، بل بدا وكأنه تطور سريع فرض نفسه على الحكومة والقوى السياسية والفصائل في وقت واحد. ومع دخول الولايات المتحدة بقوة اكبر على هذا الملف، وبدء توم براك مبعوث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالتدخل المباشر في متابعة هذا الموضوع، ليصبح ملف سلاح الفصائل واحداً من أبرز الملفات التي تحكم المشهد العراقي وتضغط على الحكومة، المشكلة هنا ليست فقط في المطلب الأمريكي، وإنما في غياب الرؤية العراقية الواضحة للتعامل معه، فالحكومة لم تبدأ حتى الآن، وكأنها تمتلك استراتيجية عراقية متكاملة تحدد ماذا تريد من عملية حصر السلاح، وكيف ستنفذها والضمانات التي ستقدمها للفصائل وما مصير عناصرها، وكيف ستتعامل مع السلاح الثقيل، وما العلاقة بين الحشد الشعبي والقوات المسلحة وما هي الحدود الفاصلة بين العمل السياسي والعمل العسكري.

كما لم يكن واضحاً ما إذا كانت بغداد تتعامل مع الملف باعتباره قراراً سيادياً عراقياً، ينبغي أن تتفاوض بشأن تفاصيله مع جميع القوى الوطنية أو باعتباره استجابة لضغط أمريكي يجب تنفيذه ضمن سقف زمني محدد؟

حصر السلاح واستكمال بناء مؤسسات الدولة

هناك فرق جوهري بين حصر السلاح بيد الدولة، واستكمال بناء مؤسساتها السيادية فهو قضية تتصل ببناء الدولة العراقية، ولكن لا ينبغي أن تتحول إلى مجرد بند في تفاهم عراقي أمريكي. من أجل تحويلها إلى مطلب خارجي مفاجئ، من دون أن تكون هناك استراتيجية عراقية مسبقة جعلت القضية أكثر تعقيداً وادخلتها في صراع بين مفهومين سيادة الدولة من جهة وشروط المرحلة الجديدة للعلاقة مع الولايات المتحدة من جهة أخرى، ومن غير الواقعي سياسياً وأمنياً الاعتقاد أنَّ بإمكان العراق الانتقال خلال ليلة وضحاها من وضع تتعدد فيه مراكز القوة والسلاح، إلى وضع تصبح فيه جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة. فإذا كان من المفترض أن يخرج التحالف الدولي في 30 أيلول وان تتسلم الدولة سلاح الفصائل في 10 كانون الثاني.

إنَّ الفاصل الزمني بين الحدثين لا يكفي بطبيعته لإنجاز عملية بهذا الحجم والتعقيد. المسالة لا تتعلق بجمع الأسلحة من المخازن وتسليمها إلى جهة رسمية، وإنما تتعلق بإعادة بناء ترتيبات أمنية وسياسية كاملة، والعمل على تعريف العلاقة بين الدولة والقوى التي تشكلت في ظروف الحرب على الإرهاب، وتوفير الضمانات الداخلية والخارجية حول مستقبل آلاف المقاتلين ومصير المؤسسات التي تشكلت حول هذه القوى المسلحة. في الاستراتيجيات السياسية والأمنية لا تنجز مثل هذه التحولات بقرارات منفردة أو بمواعيد نهائية فقط. يكشف التعامل مع هذا الملف أنَّ هناك حاجة إلى مشروع يعالج قضية سلاح الفصائل، والمشروع المطلوب هنا لا يمكن أن يكون أمريكياً فقط ولا فصائلياً فقط ولا حكومياً فقط. بل بناء تفاهم عراقي واسع يحدد أولاً معنى حصر السلاح، وما المقصود بالسلاح خارج الدولة وكيف يعاد تنظيم العلاقة مستقبلاً بين الحشد الشعبي والقوات المسلحة، وكيف تضمن الدولة حقوق الأفراد الذين سينتقلون من العمل المسلح

إلى المؤسسات الرسمية، وكيف تضمن في الوقت نفسه ألّا تتحول العملية إلى وسيلة لإقصاء طرف سياسي أو مكوِّن اجتماعي من الحياة السياسية، والأهم من ذلك كله أن تكون لدى بغداد ورقة تفاوض عراقية واضحة مع واشنطن في هذا المجال، فالانسحاب الأمريكي وحصر السلاح ومستقبل التعاون الأمني والتسليح والتدريب والدفاع الجوي والعلاقة مع التحالف الدولي، كلها ملفات مترابطة ولا يصح التعامل معها باعتبارها ملفات منفصلة تماماً، وإذا كانت الولايات المتحدة ترفع سقف مطالبها الأمنية فمن الطبيعي أن تبحث بغداد عن ترتيبات تضمن أمن العراق بعد انتهاء الوجود العسكري الأجنبي بدلاً من الاكتفاء بتنفيذ المطالب دون بناء البديل. ولذلك فإنَّ الأزمة الحالية تكشف شيئاً أكبر من مجرد خلاف حول السلاح، وإنما تكشف غياب مشروع الدولة في إدارة مرحلة ما بعد انسحاب التحالف الدولي. فالعراق كان بحاجة إلى تصور متكامل لمرحلة ما بعد الانسحاب، منذ بدء التفاوض على إنهاء مهمة التحالف، ماذا سيحدث للحشد وما حدود دوره، وكيف سيكون وضع الفصائل في المرحلة الجديدة، وما شكل العلاقة مع الولايات المتحدة، وكيف ستتعامل الدولة مع التهديدات الخارجية، وما الضمانات التي تمنع عودة العراق إلى مربع الصراع الإقليمي؟

الخاتمة

لو وضع هذا المشروع منذ البداية للنقاش والحوار، لكان الانتقال من مرحلة إلى أخرى أكثر هدوءاً وأقل كلفة سياسية، أما أن يبدأ النقاش من موعد انسحاب القوات الأجنبية، ثم يتحول فجأة إلى ملف سلاح الفصائل، ثم تجد الحكومة نفسها أمام مطالب أمريكية مرتفعة وسقف زمني ضيق؛ فهذا يعني أنَّ العراق لا يدير التحول بقدر ما يتلقى تداعياته.

وعلى ضوء ذلك فإنَّ الحل لا يكمن في تحديد موعد جديد لتسليم السلاح، ولا في رفع سقف التهديدات المتبادلة، وإنما في إطلاق مشروع عراقي جديد يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والسلاح والسياسة، ويضع جدولاً زمنياً واقعياً ومتدرجاً ويضمن أن تكون الدولة هي صاحبة القرار الأمني النهائي من دون أن يتحول ذلك إلى عملية إقصاء أو صِدام داخلي، فالسلاح يمكن أن يجمع في مخازن لكن إعادة بناء الثقة لا يمكن جمعها بقرار، والدولة التي تريد إنهاء ظاهرة السلاح خارج مؤسساتها تحتاج أولاً إلى أن تقدم نفسها بوصفها الضامن الحقيقي للأمن والسيادة لا مجرد منفذ لمطالب الخارج، وهنا تحديداً تبدأ المعركة الحقيقية فالمعركة ليست تسليم السلاح وإنما معركة بناء الدولة التي تجعل تسليم السلاح نتيجة طبيعية لا صفقة اضطرارية.

هوية البحث

- **الباحث:** مهدي خزعل - باحث في الشأن السياسي
- **الموضوع:** تغيرات المشهد العراقي : من موعد انسحاب التحالف إلى ملف سلاح الفصائل
- **تأريخ النشر:** آب - اغسطس 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org